

أثر فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة التي تديرها النساء في فلسطين

قام مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين باستطلاع لرأي النساء من خلال استبيان إلكتروني حول أثر فيروس كورونا المستجد على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة التي تديرها النساء في فلسطين، والتي يتراوح عدد العاملين والعاملات فيها ما بين 1 وحتى 95 عاملاً وعاملة. تم إطلاق الاستبيان في الفترة الواقعة ما بين 17-27 آذار 2020، واستجابت له 301 امرأة من النساء الريديات من الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما يلي استعراض لنتائج الاستبيان:



%95

من النساء اللاتي تدرن مشاريع متوسطة، صغيرة ومتناهية الصغر تأثرت بشكل سلبي جراء جائحة

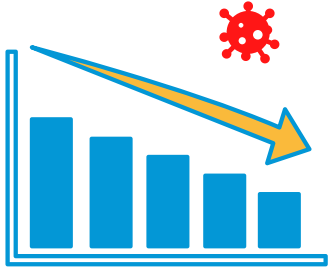


%27

من المشاريع التي تديرها النساء توقفت عن العمل

” نظراً للوضع الحالي، تأثرت مبيعاتي بشكل كبير مع عدم وجود طلب تقريباً على الصابون الذي أنتجته بسبب القيود المفروضة على الحركة والتنقل ما بين المدن، وكنت أنتظر شهر رمضان القادم وآذار بفاغ الصبر كموسمين رئيسيين لبيع منتجاتي، والآن انتهى بي الأمر بلا دخل لإعالة أسرتي. أحاول الآن العمل على منتجات صابون صحية يمكن اختبارها وتسويقها للاستجابة لأزمة فيروس كورونا.“

السيدة هويدا أبو يعقوب، تدير مصنعا للصابون في نابلس، ولديها سبعة أطفال.



**أفادت
%73**

من النساء اللواتي شاركن في الاستبيان بأن فترة استمرارية مشاريعهن تتراوح ما بين شهر وأربعة شهور

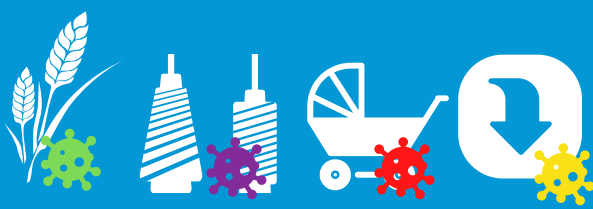


**أفادت
%53**

من النساء أنهن يفكرن في التخلي عن العمال والعاملات في المنشأة

” لقد استثمرت كل مدخراتي في شراء المواد الخام العالقة الآن في مخازن تتواجد في مدينة الخليل لموسم رمضان، وبسبب الوضع الحالي، لا يمكنني الوصول إلى هذه المواد حتى لإنتاج منتجات بديلة ودعم أسرتي. أفكر الآن في إنتاج مواد ومعدات واقية، مثل الكمامات، من فيروس كورونا لمقدمي الخدمات الذين يخدمون في الميدان، ولكن بسبب فقدان جميع مدخراتي، لا يمكنني الآن شراء المواد الخام ذات الصلة دون الحصول على التمويل في مثل هذه الظروف. لدي مدفوعات قرض تم تأجيلها حتى الآن، وينتهي بي الأمر بلا بدائل لتغطية تكاليف معيشتنا.“

السيدة وصال حجازي، من قرية سلواد في رام الله، تملك متجرًا لتصنيع وبيع الألبسة.



أظهرت عينة الاستبيان أن القطاعات الأكثر تأثراً هي المنتجات الغذائية بنسبة 26%، يليها قطاع التطريز بنسبة 20% ويليها قطاع الحضانات بنسبة 11%، بينما كانت القطاعات الأقل تأثراً هي تكنولوجيا المعلومات والأثاث والخشب بنسبة 2%



**أفادت
%42**

من النساء اللاتي شاركن في الاستبيان أنهن شهدن تناقصاً في الطلب، وأفادت 9% منهن أن القيود المفروضة على الحركة والتنقل أثرت على مشاريعهن، بينما أفادت 7% من النساء زيادة عبء رعاية الأطفال، الأمر الذي منعهن من استكمال عملهن في مشاريعهن

الخطوات القادمة المقترحة للاستجابة من قبل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الدولية

- ضمان توفير معلومات مصنفة حسب الجنس والفئات العمرية ومراعاة قضايا النوع الاجتماعي في كافة التدخلات والتحليلات المتعلقة بالمخاطر وسبل العيش.
- رصد أية تهديدات مستجدة أو محتملة ضد مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والتخفيف من حدتها، ومواصلة التركيز في جميع جهود تعافي الاقتصاد على وضع البرامج التي تعزز مكانة المرأة اقتصادياً في سبيل مواجهة هذه الصدمات وغيرها في المستقبل، مع التركيز بشكل خاص على الأسر التي ترأسها النساء والفئات الأخرى الأكثر عرضة للخطر.
- دعم مزودي الخدمات في تقديم خدمات منصفة ومستجيبة لاحتياجات النساء الريديات، وتعميم ممارسات الإنتاج الصحية، بالإضافة إلى توفير خدمات التوصيل الآمن لمنتجاتهن، وخاصة اللواتي يعملن في قطاع الخدمات الأساسية مثل الأغذية والأدوية.
- ضمان استفادة النساء الريديات بشكل متساوٍ من إجراءات الشراء في حالات الطوارئ وتسهيل الحصول على الخدمات المالية لهن، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالضرائب والقروض المضمونة وتطوير حزم محددة موجهة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة.
- تعزيز ودعم مشاركة النساء وقيادتهن في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات خلال الأزمات لتعكس حقوق النساء وتستجيب لاحتياجاتهن، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً (مثل ربات الأسر، والعاملات الفقيرات، والنساء ذوات الإعاقة، والريفيات)، وضمان الاعتراف بقدرات النساء وادماجهن بشكل متساوٍ في أي خطط للتعافي والانتعاش الاقتصادي.